اتحاد الصناعات المصرية

FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES

ورقة اتحاد الصناعات المصرية بشأن الإجراءات العاجلة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على المستوى الاقتصادي والصناعة المصرية

في ضوء التداعيات الحالية لفيروس كورونا و ما تحمله المرحلة الحالية من حالة ريبة بشأن الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس ومدي تأثر القطاع الصناعي والإنتاجي بتلك التداعيات، فقد بات لزاما أن تتضافر كافة الجهود للوصول لمرحلة وثوق في الأداء الاقتصادي تمكن من التحول من مرحلة الريبة Uncertainty لمرحلة اليقين Certainty بشأن تلك الآثار ، والتي يلزم معها اتخاذ حزمة من الإجراءات العاجلة علي المستوي الاستراتيجي فضلا عن بعض السياسات والتدخلات العاجلة لحماية القطاعات والأنشطة الاقتصادية وتخفيف الضغوط علي النظام المالي ، مع تمكين المنشآت الصناعية من تدبير السيولة اللازمة للتشغيل والحصول علي التمويل اللازم لتدبير احتياجاتهم والتعامل مع الأوضاع الراهنة ، ليكون ذلك إضافة إلي ما تم تنفيذه من سياسات أقرها البك المركزي والدولة بتأجيل أقساط القروض وكروت الائتمان لمدة 6 أشهر ، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة علي رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإليكترونية لمدة 6 أشهر ، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات ، ويمكن مراجعة تلك السياسات المطلوبة وإعادة النظر فيها مرحليا في ضوء تفاقم الأزمة الراهنة من عدمه.

وفي هذا الإطار فإن اتحاد الصناعات يلخص مقترحاته في هذا الشأن في النقاط التالية:

أولا: على المستوى الاستراتيجي:

- يشهد الاقتصاد المصري في الوقت الراهن ضغطا على العملة الصعبة يخلف ترقبا من جانب المصنعين والمستثمرين لما ستتخذه الحكومة من إجراءات بشأن توفر العملة الصعبة التي تمكنهم من استيراد مستلزمات الإنتاج وفتح الاعتمادات ، خاصة مع تأثر عائدات العملة الصعبة من عدد من مصادرها الأساسية كقطاع السياحة وأذون الخزانة وتحويلات المصريين بالخارج و عوائد قناة السويس كأثر مباشر لانتشار فيروس كورونا عالميا حتي ولو كان ذلك الأثر وقتيا ، ومع حاجة الدولة لإيجاد السيولة الدولارية الفورية وتخفيض الدين العام فإن اتحاد الصناعات المصرية يجد أنه من الأهمية أن توجه الدولة رسالة طمأنينة للمستثمرين في هذا الشأن حتي مع تيقن المستثمرين بأن الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية في وضع مطمئن وأن الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر حقق مرونة تعطي أجهزة الدولة دفعة للتدخل في أوقات الأزمات ، حيث أن من شأن تلك الرسالة أن تحد من عمليات السحب للعملة سواء من جانب الأفراد أو الشركات.

- **ثانياً: الإجراءات العاجلة:**

أسوة بما تم في كافة دول العالم من القيام بحزمة من الإجراءات لدعم الصناعة وسلاسل القيمة حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج خاصة من خلال تدبير السيولة اللازمة للشركات، ولتمكين القطاع الصناعي لتوفير احتياجات الدولة من السلع بالوفرة التي تحقق استقرار الأسواق وثبات الأسعار فإن اتحاد الصناعات يري ما يلي:

1-تأجيل فترة تقديم الإقرارات الضريبية لمدة ثلاثة أشهر حتى 30 يونيو 2020.

2-إعفاء جميع الشركات لمدة ثلاثة أشهر من ضريبة كسب العمل والتأمينات الاجتماعية لتوفير سيولة للمصانع للوفاء بالتزاماتها ومنها أجور العمالة.

3-خصم نسبة 50% من قيمة الرسوم المفروضة على الطرق (الكارتة).

4-الإعفاء من القسط الثابت في الكهرباء وغرامات الغاز.

5-زيادة نسبة التصدير للداخل في المناطق الحرة لتصبح 50% بدلا م 20% المعمول بها في الوقت الحالي.

6-الاستعانة بصندوق التعويضات لدعم الصناعات التي تتأثر بالأحداث وتضطر للاغلاق كما حدث في قطاع صناعة الملابس الجاهزة حيث تم إغلاق المنشآت بمنطقة الاستثمار ببورسعيد بقرارات صادرة عن السيد الوزير محافظ بورسعيد نظرا لأن عمالتها تأتي من الأماكن الريفية التي ظهرت فيها حالات انتشار لفيروس كورونا ، بحيث يتم سداد 50 % من أجور العاملين خلال فترة التوقف من صندوق الطوارئ بما لا يزيد عن الحد الأدنى للأجور ولمدة ثلاثة أشهر كحد أقصي، كما تلتزم المصانع المتوقفة بسداد ال 50% الأخرى من الراتب حد أقصى مدة ثلاثة أشهر وبحد أقصى 2000 جنيه للعامل ، ويقترح تشكيل لجنة من معالي الأستاذة الدكتورة وزيرة التخطيط بصفتها رئيس المجلس الأعلى للأجور، واتحاد الصناعات المصرية ، ومن تري سيادتها مشاركته في أعمال اللجنة لدراسة أوضاع المصانع المتضررة على المستوى الجغرافي والقطاعي في الصناعة.

7-صرف مستحقات الشركات لدى وزارة المالية والمتمثلة في ضريبة القيمة المضافة

8-الإسراع في صرف متأخرات المساندة التصديرية والمستحقة للمصدرين منذ العام المال 2017 /2018 وحتى 2019/6/30.

9-صرف مستحقات الشركات في المشروعات القومية.

10-إعادة النظر في آليات برنامج المساندة التصديرية الحالية خاصة مع تعذر الاستفادة من بعض أوجه المساندة التصديرية مثل المعارض الخارجية والدعم الفني التي تحول الظروف الحالية دون تنفيذها، مما يستوجب استعاضة المساندة الموجهة لهذه الأنشطة إلي الدعم النقدي المباشر.

11-الإسراع في عملية إصدار التصاريح والتراخيص وتخصيص الأراضي للنشاط الصناعي للتعجيل بإضافة استثمارات جديدة في الاقتصاد الوطني تضيف لعجلة الإنتاج وتحقق قدرا من السيولة المالية التي تحتاجها الدولة في الوقت الراهن.

12-النظر في أمكانية تنفيذ مشروع البناء السكني على الأراضي الخاصة بكردون القرى والسابق تقديمه من اتحاد الصناعات المصرية، لإيجاد فرص عمل بديلة وتعويض العمالة التي فقدت مصدر رزقها بإيجاد فرص عمل أخرى.

13-إعادة النظر في منظومة السداد من خلال الهاتف المحمول بهدف الحد من السداد النقدي أو الورقي الذي يستلزم حركة أفراد بين جهات السداد وجهات الاستحقاق والمؤسسات المصرفية الوسيطة في ضوء التوجهات الوقائية الجارية.

14-تشغيل كافة المصانع المتوقفة بسبب بعض العوائق الإجرائية كالتعاقد على الكهرباء أو غيرها من الأسباب التي تحول دون بدئ تلك الشركات للنشاط.

15-اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة والغير مستغلة لتدبير بعض الاحتياجات العاجلة في الوقت الراهن ، ومنها علي سبيل المثال السماح لشركات مستحضرات التجميل بالحصول علي حصة من الكحول بغرض تمكينها من إنتاج المطهرات اللازمة سواء للمستشفيات أو المنشآت بشكل عام.

16-تقييم أثر ما تم إقراره من إجراءات استثنائية تتعلق بالمستندات المتعلقة بالاستيراد والتراخيص والفحص على سهولة أداء الأعمال للنظر في إمكانية إقرارها كإجراءات دائمة تمثل أساسا ومنهجية في تيسير بيئة الأعمال في مصر ضمن منظومة الإصلاحات اللازمة.